احتياجات النوع الاجتماعي في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2010) على ضوء أهداف الألفية

اعداد:- أ / حورية مشهور

إدماج النوع الاجتماعي في مشروع الألفية (قطاع التعليم)

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة والدول المانحة في تحسين مستوى التعليم والوصول به إلى الاكتفاء الإيفاء بالاحتياجات' الا أن هناك العديد من المشكلات القائمة أهمها :-

- وجود فجوة في الالتحاق بالتعليم الأساسي تصل نسبتها إلى24.79%.
- وجود فجوة في ألالتحاق في التعليم الثانوي التي تصل نسبتها إلى 51.6%.
- عدم إكمال الفتيات التعليم في كلاً من المرحلتين وبشكل أساسي وعدم إنهاء الفتيات الملتحقات بالتعليم المرحلة الثانوية.
- استمرار انتشار ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم عند وصولهن إلى الصف الخامس.

أهم الصعوبات

- صعوبة وصول الفتيات إلى مرافق الخدمات التعليمية لبعدها عن السكن.
- البيئة ا لمدرسية غير مشجعة .
- علاقة التعليم وانعكاساته على الواقع العملي ومتطلبات سوق العمل.
- انخفاض عدد الكادر النسوي والمؤهل في قطاع التعليم وبشكل خاص في الريف.
- توفيرا لسلامة والأمان للفتيات.
- ارتفاع تكاليف التعليم.
- تفضيل ألأسر تعليم الذكور من الأبناء عن الإناث.
- تحمل الفتيات أعباء منزلية لتلبية الاحتياجات الأساسية بجانب الأعباء المدرسية.
- الزواج المبكر.

التدخلات

- ابتكار آليات مؤسسية جديدة لمعالجة المشكلات القائمة.

- زيادة فرص وصول الفتيات إلى المدارس مع ضمان إكمالهن التعليم الأساسي والثانوي.
- زيادة عدد الكادر النسوي المؤهل وتوزيعهن بشكل عادل حسب احتياج كل محافظة.
- تطويرا لمناهج .
- التركيز على ظاهرة التسرب و الحد من انتشارها إلى أقل من 1% حتى عام 2015م.

إدماج النوع الاجتماعي في خطط النمو الاقتصادي

أولا : – المدخلات الهادفة إلى زيادة مساهمة المرأة في قطاع الزراعة

المشكلات أو الصعوبات	التدخلات المطلوبة
1.ضعف البنية التحتية . 2.ضعف مستوى وصول المرأة إلى الموارد 3.ضعف مستوى تسويق المنتجات الزراعية وخاصة التي تنتجها نساء . 4.العمل غير المأجور للمرأة في الحيازات الأسرية . 5.المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تقف أمام المرأة	1.زيادة مستوى الإنتاج الزراعي للمرأة عن طريق تحسين البنية التحتية ،التعليم والصحة ، ودعم المانحين لها . 2.تطوير حيازة الأراضي وتمكين المرأة من الوصول إلى الموارد الزراعية . 3.زيادة الاستثمار في الزراعة والتوسع في المشاريع التي تستهدف النساء . 4.تأسيس جمعيات تعاونية لمساعدة النساء للقيام ببعض المشاريع . 5.احتساب عمل المرأة الريفية . 6.تقديم القروض وتوسيع مستوى التسهيلات للمرأة . 7.زيادة إمكانية وصول النساء إلى الأسواق المحلية .

ثانيا :– المدخلات الهادفة إلى زيادة مساهمة المرأة في قطاع الصناعة.

الصعوبات أو المشكلات	التدخلات المطلوبة
1.تفضيل عمالة الذكور على العمالة النسائية . 2.قلة الموارد خاصة التي تحصل عليها النساء .	1.دعم وصول المرأة إلى الأعمال المدرة للدخل . 2. تشجيع القطاع الخاص ودعمه لتوظيف النساء .

3.ضعف المهارات والمزايا الممنوحة للمرأة في هذا المجال . 4.كثرة الجهد المبذول من قبل المرأة في الأعمال المنزلية للحصول على الاحتياجات اليومية الأساسية .	3.مراجعة قوانين العمل . 4.زيادة الترويج لإدماج النساء في سوق العمل. 5.تقديم القروض للنساء لاقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة . 6.إعطاء أهمية للتدريب الفني والتعليم المهني وزيادة الكليات المتخصصة في الإدارة والعلوم الصناعية . 7.تفعيل التعاونيات الريفية النسوية وزيادة النشاطات الصناعية . 8.تقديم التسهيلات للنساء للوصول إلى الأسواق . 9.زيادة الاستثمار في بعض القطاعات مثل الغزل والنسيج وتصدير

ثالثا:- المدخلات الهادفة إلى مساهمة المرأة في قطاع الخدمات .

المشكلات أو الصعوبات	التدخلات المطلوبة
1.زيادة معدل عمل الذكور في القطاع الخدمات عن عمل المرأة في هذا القطاع . 2.ضعف مستوى الدعم لعمل المرأة في الخدمات مثل(أعمال السكرتارية وجمع المعلومات واللغات الأجنبية ...الخ) 3.صعوبة عمل النساء في بعض المؤسسات الخدماتية للمواقف الاجتماعية والثقافية لعمل المرأة في هذه المؤسسات . 4.ضعف تسويق منتجات العمل الغير منظم . 5.الاعتقاد الخاطئ بأن النساء لا يصلحن الا لاعمال معينة والتركيز علي التعليم والصحة وإغفال بقية القطاعات الخدمية .	1.زيادة نسبة النساء في قطاع الخدمات . 2.تنويع التخصصات والمهارات للمرأة وذلك بتنمية القدرات التدريبية والتأهيلية الأكاديمية للمرأة المرتبطة بقطاع الأنشطة الخدماتية ومهارات الكمبيوتر ومهارات اللغات الأجنبية والإدارة السياحية وفقا لاحتياجات سوق العمل . 3.تقديم الحماية القانونية للمرأة العاملة . 4.الاهتمام بعمل المرأة الغير منظم وتسويق منتجاتها من خلال تأسيس جمعيات واتحادات . 5.إدماج المرأة الريفية في التوسعة في قطاع الخدمات في كل من القطاع الزراعي والاجتماعي . 6.الترويج بإقامة حملات توعية لاعطاء فرص اكبر للنساء في قطاع الخدمات سواء في الوظائف

	الحكومية أو في القطاع الخاص . 7.تقديم تسهيلات للقطاع الخاص مقابل استيعابه لتوظيف عمالة نسائية .

احتياجات الصحة في إطار أهداف الألفية

التدخلات

- زيادة تغطية الخدمات الصحية
- زيادة المخصصات المالية للقطاع الصحي (الخدمات + الأجور)
- زيادة المراكز الصحية و العيادات المتنقلة خاصة في المناطق المحرومة
- زيادة نسبة التغطية بالتحصين وكذلك التغذية السليمة.
- تحسين الخدمات الصحية بما فيها التدريب وزيادة الكادر الصحي النسائي وتحسين خدمات الطوارئ التوليدية و ايضا تكييف عمل المراكز بحيث تتناسب مع أوقات النساء في المجتمع المحلي لاسيما الأرياف.
- الاهتمام بالصحة الجنسية
- اشراك الرجال في وسائل تنظيم الأسرة
- متابعة الحمل وليس فقط أثناء الولادة
- إلغاء رسوم الخدمات الصحية على الأسر الفقيرة و تمكين الأسر الفقيرة من الحصول و الانتفاع على الخدمات الصحية
- ضرورة وجود تأمين صحي على المواطنين
- تشكيل جماعات ضغط على الحكومة لزيادة المخصصات الصحية

الصعوبات

- انخفاض معدل التغطية إلى حوالي 58 % تقريبا تعاني الرعاية الصحية الأولية من عدم التوزيع العادل لنشر الخدمات الصحية بين المحافظات المختلفة.
-
- انخفاض الكوادر النسائية في القطاع الصحي وسوء توزيع الكوادر البشرية الصحية والطبية.
- سؤ توزيع للممرضين / الممرضات والقابلات.

- انخفاض عدد الممرضات والأطباء من الإناث في الخدمات الصحية.
- الفقر يعتبر أحد العوامل لعدم قدرة النساء من الاستشارة الطبية و الحصول على الخدمات الطبية.
- تدني نوعية الخدمات المقدمة.
- العادات و التقاليد التي تمنع استفادة وحصول المرأة على الخدمات الصحية
- ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية لاسيما بعد دخول القطاع الخاص

مشروع الألفية للبنية التحتية
اللجنة الوطنية للمرأة

النوع الاجتماعي والبنية التحتية

- مشاريع البني التحتية لاتفي باحتياجات النساء خاصة في الريف.
- المشاريع القائمة كبيرة لاتتلمس احتياجات المستفيدين خاصة النساء مما يسبب لهن المعاناة عند الحصول علي الماء والطاقة، رغم مشاركتهن في شق الطرق الترابية وحفر الآبار.
- الهجرة الداخلية من الريف الي المدن والسكن في أطراف المدن يزيد من مضاعفة معاناة النساء لأن عليهن تلبية احتياجات أسرهن ولا يحصلن علي الخدمات الأساسية
- هناك سبع قطاعات في البنية التحتية ولكن سنركز علي ثلاث قطاعات تحقق احتياجات النساء.

الكهرباء والطاقة

- تزويد النساء بمولدات في المناطق الريفية مما يوفر لهن الجهد في الحصول علي الطاقة.
- تثبيت قيمة استهلاك التيار الكهربائي للأغراض المنزلية في المناطق الريفية والساحلية.
- التوسع في توفير مولدات صغيرة للمشاريع الانتاجية الصغيرة التي تقوم بها النساء

المياه والصرف الصحي

- التوسع في شبكات المياه في المدن التي تعاني من شحة المياه.
- تدريب النساء علي كيفية ترشيد المياه.
- تطوير الآبار العشوائية اليدوية وتزويدها بمولدات كهربائية.

- تحاشياً لعدم تلوث المياه البيئية يتوجب الزام المصانع التي لديها نفايات كيميائية بإتلافها في اماكن خاصة وتجنب دمجها بمخلفات الصرف الصحي تحاشياً لأضرارها البيئية.

الطرق والنقل

- التوسع في أنجاز الطرق الاسفلتية والرملية والطرق الزراعية لتستفيد المرأة منها.
- تعميم شق الطرق الرملية الي كافة التجمعات السكانية في الريف لتقليل الجهد والوقت للنساء والبنات.
- تزويد النساء في الريف بالمعدات الزراعية وحسن استخدامها.
- توفير وسائل النقل في الريف مما يساعد الي وصول الفتيات والنساء الي المرافق المختلفة.

تقييم الوضع البيئي وتحديد الاحتياجات من منظور النوع الاجتماعي بحسب الأهداف التنموية لمشروع الألفية الثالثة 2015م

اهم المشكلات البيئية في اليمن هي :

- النفايات بأنواعها المختلفة (النفايات الصلبة المنزلية والصناعية ، النفايات الصلبة الزراعية ونفايات التعدين ونفايات الإنشاء والبناء).
- التلوث وأهم أنواعها تلوث المياه وتلوث السواحل وتلوث الهواء والتلوث بالضجيج .
- استنزاف موارد المياه الجوفية .
- استنزاف موارد البيئة البحرية وتتضمن تدهور أرصدة الموارد البحرية بفعل الإصطياد الجائر وإقتطاع الأشجار بفعل التحطيب والمراعي وتدمير العاب المرجانية بواسطة شباك الجر القاعي .
- تغير مظاهر السطح من خلال ردم السواحل لصالح العمران والقضاء على بيئة نمو وتكاثر الموارد السمكية السطحية .
- التصحر نتيجة لزحف الكثبان الرملية وتملح التربة الزراعية والرعي الجائر والتحطيب.

ملخص لاهم المشكلات البيئية المتبادلة بين البيئة والإنسان وأهم التدخلات المطلوبة وفق التوجهات التنموية لمشروع الألفية الثالثة 2015 م

الاحتياجات الاساسية لمحور موارد المياه والبيئة

- أعداد دراسة مسحية ميدانية تخصصية لتقييم دور المراة في استغلال الموارد البيئية ومدى كفاءة البيئية المستقبله لمخرجات التدهور البيئي والاستغلال غير المنظم لموارد البيئة الطبيعية.
- إنشاء قاعدة معلومات لمراقبة مستوى استغلال الموارد الطبيعية بهدف سرعة التدخل لحماية المجتمعات الريفية وتقنين استغلال الموارد الطبيعية .
- توسيع تمويل مشاريع الاسر المنتجة وإعطاء الاولويه للاسر التي ارابها نساء لتخفيف الفقر على المراة .

- مشاركة المراة في إدارة و تنفيذ مشاريع تثبيت الكثبان الرمليه بزراعتها بانواع مقاومة للجفاف
- التوسع في إنشاء محطات لمراقبة السحب من المياه الجوفيه وجعلها محصورة في الاحواض الحرجة على الشرب والاستخدامات المنزلية.
- توعيه النوع الاجتماعي بهدف الترغيب باستخدام المياه العادمه المعالجة في الزراعة .
- إنشاء مختبرات علميه لتقييم الاثر البيئي للأنشطة والمشاريع التنموية.
- تنفيذ برامج للتوعية البيئية موجه للنوع الاجتماعي خاصة في الريف.
- تطور خطط امدادات المياه والصرف الصحي في الحضر والريف بشكل متوازي للزيادة السكانية.
- تدريب ورفع كفاءة القدرات الإدارية والتنظيمية للبيئة بهدف تطوير الموقف الايجابي وتحقيق التنمية المستدامة .

التوصيات

- توفير الخدمات الأساسية لقطاع واسع من السكان في الريف والحضر كإمدادات المياه الآمنة وإمداد الكهرباء وشبكة الصرف الصحي .
- حماية موارد البيئة الطبيعية من الاستغلال غير المنظم ودعم مشاريع التنمية المستدامة
- رفع المستوى المعيشي لقطاع واسع من السكان
- رفع الوعي البيئي بين السكان .
- تمويل مشاريع بيئية داعمة للمراة بهدف تحسين الموقف من البيئة .
- بناء قاعدة معلومات تسهم في دعم متخذي القرار عند اقرار تنفيذ المشاريع التنموية
- تقليص الجهود الشاقة للمراة وتوفير وقت اكبر للاسرة والابناء.